بسم الله الرحمن الرحيم والثقة بالله الحكيم العليم

الحمد لله خالق الارباب وهادي سبل التحقيقات الى المخلوقات والمجهولات

والصلوة والسلام على سيد ارباب الرسالات

واصحاب المعجزات وآله البررة الكرام المعصومين

الهادين للخلائق اجمعين الى دين سيد المرسلين

امابعد فيقول افقر خلق الله الغني محمد الشهير بشمسا الجيلاني

غفر الله له ولوالديه ولمن احسن اليهما واليه هذه رسالة في اثبات

ان الوجود انما هو عين ذات الواجب جل شانه واثبات ان الصفات

الكمالية عين ذات الواجب جل شانه تعالى واثبات ان علم الواجب سلطاذا

جل شانه بالاشياء قبل وجودها لا يجوز ان يكون حصوليا

ولا حضوريا بل يكون كونا لشيء من قبيل الكلام يخرج الكلام

اذكر كثيرا من الاشياء في الاثناء فانها مسائل ضرورية وتحقيقات

برهانية والمامول ممن يرى شيئا مما لا يكون موافقا للادب المشهدية

والا فهام الجمهورية ان لا يبادر برده كما هو طريقة اهل الجدال وسنة
المشتاقين لكثرة القيل والقال في محافل الرجال بل لا بد ان ينظر اولا
بعين الانصاف و يجتنب عن الاعتساف ثم يذهب مذهب الوفاق
او يسلك مسلك الخلاف فها انا اشرع في المقصود مستعينا بالله العليم
الحكيم الودود وهو منبع كل خير وجود ومصدر كل فيض وجود علم
ان كل امر لا يكون الوجود ثابتا له في مرتبة ذاته يلزم ان يكون وجوده زائدا
على ذاته وكل امر يكون وجوده زائدا على ذاته ~~وكل امر يكون وجوده زائدا~~
يلزم ان يصح سلب الوجود عنه باعتبار ملاحظة ذاته وكل امر يصح سلب الوجود
عنه باعتبار مرتبة ذاته يلزم ان يكون بالكلية هالكا ذاتيا والحدوث الذاتي
والهلاك الذاتي وان كانا متغايرين بحسب المفهوم لكنهما متلازمان بحسب التحقق فان
كل هالك هلاكا ذاتيا كالموجودات الممكنة بالذات حادث حدوثا ذاتيا
سواء كان ازليا او غير ازلي لانه لا نزاع بين الحكماء القائلين بقدم العالم
والحكماء القائلين بحدوثه والمتكلمين في ثبوت الحدوث الذاتي لكل ممكن موجود
سواء كان ازليا ام لا لان الحدوث الذاتي من لوازم ماهية الممكن بالذات

ويؤيد ما قلنا ما قال الشيخ في الهيات الشفاء بقوله وقد بقي حق انفهم لما
كان الاعتقاد لوجوده صادقا ومع صدقه دائما ومع دوام
لذاته لا لغيره وساير الاشياء فان ماهياتها كما علمت لا تستحق
الوجود بل هي في انفسها وقطع اضافتها الا واجب الوجود
تستحق العدم فلذلك كلها في انفسها باطلة وبه حقة وبالقياس الى
الوجه الذي يليه حاصلة ولذلك كل شيء هالك الا وجهه انتهى كلامه ومراده
بالهلاك الذاتي الحدوث الذاتي الذي هو من لوازم ماهية الممكن
بالذات ولما كانت الاشاعرة قائلين بان وجود الواجب جل شانه
زايد على ذاته يلزم عليهم ان يصح سلب الوجود عن ذات الواجب
جل شانه باعتبار مرتبة ذاته فيلزم العياذ بالله تعالى ان يكون
ذات الواجب جل شانه ذاتا هالكة كذوات الممكنات الهالكة
بالذات وكل ذات هالكة يكون ذاتا حادثة حدوثا ذاتيا فيلزم
اشتراك الهلاك الذاتي والحدوث الذاتي بين الممكن بالذات
والواجب بالذات واللازم باطل بحكم البراهين العقلية والنقلية

[illegible]

وايضا كل موجود يكون وجوده زايدا على ذاته يلزم
ان يكون وجوده صادرا عن غيره لانه لا يجوز ان
يكون وجوده صادرا عن ذاته ذلك الامر والا يلزم
ان يكون امر واحد بعينه حال النفي وتخلو ما النفي وذلك
ظاهر الاستحالة وايضا اذا كان وجوده معلولا لذاته
يلزم ان يكون وجوده متاخرا عن تاثيره وجعله تاخرا
عقليا لان التاثير والجعل شان الموجود وذلك بين
فيلزم ان يكون الجعل والتاثير مغايرا للوجود السابق
على الوجود المترتب على الجعل والتاثير ولا يجوز ان يكون
ذلك الوجود السابق عين الوجود المترتب على
الجعل والتاثير والا يلزم العود اي تقدم الشيء على نفسه
واللازم ظاهر البطلان فتعين ان يكون غيره
واذا كان غيره يلزم ان يكون الشيء موجودا
قبل وجوده ويلزم ايضا ان يكون امر واحد بعينه
موجودا بوجودين في آن واحد اوزمان واحد
مثلا وكل واحد من هذين اللازمين ظاهر الاستحالة

وايضاً لما كان الكلام على فرض كون وجود الواجب جل شأنه
زايداً على ذاته كما هو مذهب الاشاعرة قلنا ننقل الكلام
الى الوجود السابق وهذا الوجود السابق زايد على
ذاته جل شانه فلا بد له من علة موجدة له وهذه العلة الموجدة
له لو كانت ذات الواجب جل شانه يلزم ان يكون هذا
الوجود الذي هو مناف على العلية والتاثير وقد مر ان العلية
والتاثير فرع الوجود فيلزم وجود آخر سابق على هذا
السابق بعين البيان الذي مر بعينه وننقل الكلام اليه
وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية
بالفعل او يرجع وكل واحد من هذين الاحتمالين باطل
اما الاول فلانه تسلسل محال جامع للترتيب والاجتماع
اما الترتيب فلان الوجود المتاخر موقوف على الوجود
السابق لان وجود العلة متقدم على وجود المعلول تقدما
عقليا ولهذا يصح تخلل الفاء بان يقال وجد فوجد وتحقق
فتحقق وقد قام للمحققين من المتاخرين عدة شواهد بداهة
التقدم المذكور في شرح الاشارات فارجع اليه واما
الاجتماع فلان كل واحد من تلك الوجودات الغير المتناهية

بالفعل يكون وجود لها في نفسه لامر واحد بعينه كما هو المفروض

ولا شبهة في ان الوجود في نفس الامر واحد يلزم ان يجمع معه

فيلزم ان يكون كل واحد من تلك الوجودات الغير المتناهية

بالفعل مجتمعا مع ذلك الامر الواحد بعينه ومع كل واحد من

تلك الوجودات الغير المتناهية بالفعل ايضا لان الجميع مع المجمع

مجتمع فيلزم ان يكون لامر واحد بعينه وجودات في نفسها

غير متناهية بالفعل وذلك باطل بحكم براهين ابطال اللانهاية بالفعل

وايضا لو سلم ان الكل لا يكون محالا فلا نفهم في ادلتها ذلك الكل

لان المفروض ان الوجود وجود له علة فللعقل ان يلاحظ

بالوهم ان يلاحظ جميع تلك الوجودات الغير المتناهية بعنوان

الاجمال ثم يحكم عليه بانه في حكم وجود واحد من حيث الاحتياج

الى العلة الموجدة له ولا يجوز ان يكون للعلة الموجدة لذلك

المجموع وجود غير داخل في ذلك المجموع لان المفروض ان

ذلك المجموع مشتمل على ذلك المجموع لان المفروض ان ذلك المجموع المشتمل

على جميع الوجودات بحيث لا يتشذ واذا كان الامر كذلك يلزم ان لا يكون
لوجود ذلك المجموع وجود يكون متقدما على ذلك المجموع واللازم
باطل لما مر لزوم مثله ويلزم ايضا ان يكون لامر واحد بعينه وجودات
غير متناهية وذلك باطل لانه محال كما مر بل لكل امر واحد بعينه
لا يكون الا وجود واحد وتشخص واحد لان الوجود الخاص المتميز
والتشخص الخاص المتميز متكافئان بالعدد فلو كان لامر واحد بعينه
وجودات خارجية غير متناهية بالفعل يلزم ان يكون له تشخصات
غير متناهية بالفعل وايضا لما مر من وجوب تكافؤهما بالعدد
فيلزم ان يكون شخص واحد بعينه اشخاصا غير متناهية بالفعل
واللازم ظاهر الاستحالة فتبين بما بيناه من المقدمات الحقة ان كل امر يكون
وجوده زائدا على ذاته يلزم ان يكون وجوده ~~زائدا على ذاته~~ صادرا
عن غير ذاته والا يلزم المفاسد المذكورة ولا شبهة ان الامر الذي يكون وجوده
صادرا عن غير ذاته يلزم ان يكون مخلوقا لغير ذاته وكل مخلوق لغير
ذاته يلزم ان يكون ممكن الوجود بالذات فيلزم على الاشاعرة من حيث
لا يشعرون ان يكون آلهتهم ومعبودهم ممكن الوجود بالذات

لا واجب

لا واجب الوجود بالذات وان يكون الههم ومعبودهم شيئا مخلوقا لخالق صانع

عن ذاته الا انهم قالوا بزيادة الوجود على ذات الواجب جل شانه وقد برهنا

باذن الله تعالى على ان كل امر يكون وجوده في نفسه زايدا على ذاته يلزم

ان يكون وجوده صادرا من غير ذاته ولا يجوز ان يكون صادرا من

ذاته سواء كان الصدور بطريق الايجاب او الاختيار لاستلزامه المحالات

المذكورة ونقول ايضا لا يجوز ان يكون وجود موجود من الموجودات

امرا انضماميا والا يلزم الدور او التسلسل واللازم باطل فالملزوم مثله فيتعين

ان يكون امرا انتزاعيا والامور الانتزاعية سواء كانت ثبوتية

كالوجود والوحدة والكثرة والعلية والمعلولية او سلبية كالعمى والعدم لنوع

امورا موجودة بنفسها في الخارج بل الموجود في الخارج هو المنتزع منه

فقط دون تلك الامور الانتزاعية والا يلزم ان لا يكون ما فرض كونه

انتزاعيا انتزاعيا انضماميا هف ولما كان الامر المترتب على الجعل الخارجي والتاثير

الخارجي يلزم ان يكون موجودا خارجيا فلا يجوز ان يكون ما يترتب

على الجعل الخارجي والتاثير الخارجي ابتداء هو الامر الانتزاعي المعدوم في

الخارجي بل لا بد ان يكون ما يترتب على الجعل الخارجي والتأثير الخارجي ابتداء
هو الامر الموجود في الخارج اى المنتزع منه وهو الحقيقة الموجودة في الخارج
وبناء على هذه المقدمة الحقة يلزم ان يكون اثر الفاعل وما يترتب على جعله
الخارجي وتأثيره الخارجي ابتداء هو نفس الحقائق الموجودة في الخارج كما
ذهب اليه اهل التحقيق من الحكماء والمتكلمين لا الامور الانتزاعية المعدومة
في الخارج لان المعدوم الخارجي لا يصح ان يكون مجعولا ومترتبا
على الجعل الخارجي والتأثير الخارجي ابتداء وذلك مبني على ان الامور الانتزاعية
المعدومة في الخارج من لواحق المجعول الخارجي وعوارضها الانتزاعية
والصفات الانتزاعية بحسب الخارج كالوحدة الخارجية والعلم الخارجي اذا
كان وجود الواجب جل شأنه زائدا على ذاته كما هو مذهب الاشاعرة فلا يجوز
ان يكون ذلك الوجود الزائد انضماميا والا لزم الدور او التسلسل
فلا بد ان يكون امرا انتزاعيا والامر الانتزاعي المعدوم في الخارج
لا يجوز ان يكون امرا مترتبا على الجعل الخارجي والتأثير الخارجي اولا
وابتداء بل لا بد ان يكون المترتب على الجعل الخارجي هو الحقيقة المتحققة

الجعل

في الخارج كما مر فيلزم ان يكون المرتب على الجعل في الخارج هو الاثر
في الخارج هو حقيقة الواجب جل شانه لان الموجود في الخارج هو حقيقة
الواجب جل شانه لا وجوده الانتزاعي كما مر والاشاعرة لما قالوا
بكون وجود الواجب جل شانه معلولا لذاته فيلزم عليهم ان يكون حقيقة
الواجب جل شانه مجعولة ومخلوقة لذاته لما مر من ان ما يترتب على الجعل
في الخارج والاثر في الخارج هو الحقيقة الموجودة في الخارج لا الامر الانتزاعي
المعدوم في الخارج فيلزم ان يكون حقيقة الواجب جل شانه وذاته
جل شانه جاعلة ومجعولة معا وخالقة ومخلوقة معا واللازم قطعي
الاستحالة فيقتضي ان يكون كل حقيقة وذات اذا كانت مجعولة
ومخلوقة يلزم ان يكون مجعولة ومخلوقة لغيرها ولا يجوز ان
يكون مجعولة ومخلوقة لذاتها فيلزم على الاشاعرة من حيث لا يشعرون
ان يكون الههم ومعبودهم ممكن الوجود بالذات لا كامل مخلوق
للغير ممكن بالذات وان يكون حقيقة الههم وذات الههم ومعبودهم حقيقة

وذاته جل شانه

مجعولة ومخلوقة لهم الالهة ومعبودهم مع ان الخالق عندهم ليس الا الله
تعالى جل شانه فيلزم عليهم ايضا من حيث لا يشعرون ما هو خلاف مذهبهم
فثبت بما بينا ان القول بزيادة وجود الواجب الوجود جل سلطانه
على ذاته جل شانه مستلزم للقول بكون ما فرض واجب الوجود
بالذات ممكن الوجود بالذات لما مر من ان كل امر يكون وجوده
زائدا على ذاته يلزم ان يكون ذلك الوجود الزائد صادرا من غير
ذاته ولا يجوز ان يكون صادرا من ذاته لا بطريق الايجاب
ولا بطريق الاختيار والا يلزم المفاسد المذكورة وكل امر
يكون وجوده صادرا من غيره يكون ممكن الوجود بالذات
فالقول بكون امر واجب الوجود بالذات والقول بكون
وجوده زائدا على ذاته قولان متنافيان متدافعان
بل متناقضان لان واجب الوجود بالذات يلزم ان يكون
وجوده عين ذاته لان عينية الوجود من خواص واجب
الوجود بالذات كما سبق بيانها واذا كان عينه يلزم ان يكون
ضروريا ذاتيا ثابتا في مرتبة الذات واذا فرض كونه زائدا
على ذاته كما هو مذهب الاشاعرة يلزم ان لا يكون ثابتا في مرتبة

الذات

الذات والثابت في مرتبة الذات وليس الثابت في مرتبة الذات فهنا
منا قضيتان منافيتان صرحا بالايجاب والسلب فيثبت بطلان القول
بكون وجود الواجب بالذات زائدا على ذاته واذا لم يكن زائدا
على ذاته حل منا فيلزم ان يكون وجود حقيقة الواجب بالذات
او عينا لحقيقة والجزئية مستلزمة للتركيب المستلزم للامكان الذاتي
فتعين ان يكون وجود الواجب بالذات عينا لحقيقته البسيطة
الحقة التي ليس لها جزء خارجي ولا جزء ذهني ولا جزء وهمي لان كل مركب
مفتقر الى اجزائه وما سواه يفتقر الى غيره فيكون معلولا وكل معلول ممكن
بالذات فيكون كل مركب ممكنا بالذات وايضا من خواص الواجب
الوجود بالذات ان يكون علة العلل ومبدأ المبادي فلا يجوز
ان يكون معلولا والا لم يكن علة العلل ومبدأ المبادي هف
ويلزم ايضا على الاشاعرة والاشاعرة بمقتضى مذهبهم سد باب
اثبات وجود الواجب بالذات لانه اذا جاز كون موجود علة لوجوده
وموجدا لوجوده كما هو مذهبهم فلم لا يجوز ان ينتهي سلسلة الموجودات

الممكنة بالذات لا ممكن موجود يكون علة لوجوده وموجبا لوجوده
وبناء على هذه الاحتمال لا يلزم انتهاء سلسلة الموجودات الممكنة بالذات
الا واجب الوجود بالذات فتدبر ولما اثبتنا البرهان باذن الله تعالى على
اثبات ان كل امر يكون وجوده زايدا على ذاته يلزم ان يكون ممكن الوجود
بالذات وان يكون وجوده صادرا عن غير ذاته فلا بد ان يكون
معنى ضرورة الوجود بالنظر الى الذات المذكورة في بحث المواد
الثلث ان الوجود ضروري ذاتي بطريق العينية دون الجزئية
لما مر ان الجزئية مستلزمة للتركيب المستلزم للامكان الذاتي فلا بد ان
يكون وجود ضروري الوجود بالنظر الى الذات ووجود واجب الوجود
بالنظر اليها عينا له ولا يجوز ان يكون جزءا لما مر مفصلا ولا يجوز
ايضا ان يكون زايدا عليه لما مر شرحا وكذلك لا بد ان يكون عدم ضروري
العدم بالنظر الى الذات عينا له ولا يجوز ان يكون جزءه لما مر
ان الجزئية مستلزمة للتركيب المستلزم للامكان بالذات لان كل مركب ممكن
بالذات وكل ممكن بالذات مسلوب ضرورة الوجود والعدم بالنظر

الى الذات

الى الذات لانه لا يجوز ان يكون العدم ضروريا بالذات للممكن بالذات
سواء كان العدم الضروري ضرورة ازلية او دائما لا ضرورة العدم لا ينفك
عن العدم الضروري فلو وجد ضرورة العدم بالنظر الى الذات يلزم اجتماع
الوجود والعدم معا في آن واحد وزمان واحد مثلا وذلك بين ولا شك
في التنافي بين وجود الشيء وعدم ذلك الشيء والمتنافيان لا يجتمعان
ولو بالف علة بل يمكن ان يتوهم بين وجود الشيء وعدم ذلك
الشيء تناقض والمتناقضان لا امكان لاجتماعهما فضلا
عن فعلية اجتماعهما فظهر ان ممكن الوجود بالذات لو كان ضروري العدم
بالنظر الى الذات يلزم ان لا يوجد ازلا وابدا والا لزم اجتماع
المتنافيين بل المتناقضين كما مر واللازم باطل فالملزوم مثله
فثبت بالبرهان ان ممكن الوجود بالذات يلزم ان يكون مسلوب
ضرورة الوجود وضرورة العدم بالنظر الى الذات كما هو المذكور
في بحث المواد الثلث هكذا ينبغي ان يكون تحقيق المقام الكلام
في بيان معنى المواد الثلث المذكورة في بحث المواد الثلث فانه بيان

برهانه وبان الوجود الواجب بالذات جل شانه عين حقيقته كما هو
وصفته حقيقية قائمة بذاتها لا بوجه من الوجوه الا يلزم الافتقار في الوجود
المستلزم للامكان الذاتي فيلزم ان يكون وجود الواجب جل شانه
قائما بذاته ويكون نسبته بوجه من الوجوه الى مفهوم الوجود الاليه كنسبة مفهوم الانسان
في الانسان من حيث ثبوت اصل الضرورة الذاتية الثابتة للواجب
الوجود بالذات ضرورة ذاتية ازلية سرمدية بخلاف الضرورة
الذاتية الثابتة للانسان فانها ضرورة ذاتية غير ازلية وما هو
ثابت للشيء بطريق الضرورة الذاتية سواء كانت ازلية
او غير ازلية لا يكون معللا معلول لعلة وكل معلول لعلة ممكن
بالذات مسلوب ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى الذات
كما هو حكم المقدمات المذكورة الحق ان الوجود ينقسم الى قسمين
احدهما وجود الواجب بالذات وثانيهما وجود الممكن بالذات
لان الوجود اما ان يكون معلولا او ليس معلولا فالاول وجود
الممكن بالذات والثاني وجود الواجب بالذات كما مر ومما
قررنا ظهر بطلان ما قال المحقق الدواني في شرح العقايد العضدية

وحيث الله

وحبيب الله الباغنوى المشهور بملا ميرزاجان الشيرازى

في حاشيته على الحاشية القديمة تعصبا وعنادا او جهلا او

تجاهلا من ان الاشاعرة وان قالوا بكون الصفات الكمالية

للواجب جل شانه زائدة على ذاته تعالى ومعلولة لذاته تعالى لكن لا يلزم

عليهم الشنيعة المحال في ايجاد الله تعالى تلك الصفات الكمالية في ذاته تعالى

بناء على ان الله تعالى لم يوجدها في ذاته بالقدرة والاختيار

حتى يلزم عليهم الشنيعة المحال بل اوجدها بطريق الايجاب المقابل

للاختيار فيكون مذهبهم ان الله تعالى فاعل موجب بالنسبة الى ايجاد

تلك الصفات الكمالية في ذاته تعالى وفاعل مختار بالنسبة الى ايجاد

غير تلك الصفات الكمالية من الممكنات بالذات ووجه البطلان

هذا من تبديل دفع الفاسد بالافسد لانه جل شانه اذا كان فاعلا موجبا

ايضا بالله تعالى يلزم ان لا يكون له علم سابق على ما يوجبه

فيلزم جاهلا والجهل بها نقص عظيم تتنزه عنه ادنى عوام الناس

حتى لو قيل لكسي من الكفاة انك جاهل بما تفعل ولا تعلم ما تفعل قبل الفعل

وان فعلك كفعل النار من حيث عدم سبق العلم والاختيار

فلا شبهة في ان هذا العام تتنفر من نسبة هذا الجهل اليه لا يرضى

بنسبة هذا الجهل اليه بل لا يعد نسبة هذا الجهل الى جهلا وخطاء

لان كل فعل اذا لم يكن قبيحا فهو اختياري مسبوق بالعلم

والاختيار والاشاعرة وان لم يقولوا بكون العبد مختارا لافعاله

الاختيارية بل قالوا بكونه كاسبا لكنهم لم يقولوا بكون فعل

مثل فعل النار من حيث عدم سبق العلم والاختيار بل قالوا
بنسبة التأثير والاختيار للفرق الضروري بين الحركة الاختيارية
وغير الاختيارية كحركة المرتعش وايضا حركة المرتعش وان لم يكن
اختيارية تكون المرتعش شاعرا بها بخلاف الحركة الغير الاختيارية وبالجملة
افعال النفس المجردة الانسانية المتعلقة بالبدن العنصري ما دامت متعلقة
به تكون مسبوقة بالعلم وتكون شاعرة بها سواء كانت موجبة لها
او كاسبة لها وسواء كانت افعالها ارادية او اضطرارية كحركة
المرتعش فان حركته وان كانت حركة اضطرارية لكن المرتعش شاعر
بها وليس كالنار من حيث عدم الشعور والاضطرار ولا شبهة في ان
العالم اذا لم يكن راضيا بانتساب الجهل المذكور اليه فبالطريق
الاولى لم يكن الفاضلان المذكوران راضيين بانتسابه الى ما هو العجب
كل العجب ممن لم يكن منسلخا عن الفطرة الانسانية والجبلة العقلية
انه كيف لا يرضى بنسبة الجهل المذكور اليه ويرضى بنسبة ذلك الجهل الى
الله تعالى شانه الذي خلق العلماء كافة ولا شبهة في ان قال العلماء
لا يجوزون نسبته الجهل الى تعالى الله عما يقول الظالمون وسيعلم الذين
ظلموا اي منقلب ينقلبون وايضا كل مجرد قائم بذاته شاعر بفعله
سواء كان موجبا لفعله او كاسبا له ولا شبهة في ان تجرد الواجب
جل شانه اقوى واتم من التجرد الثابت للنفوس الناطقة الانسانية
ومن التجرد الثابت للعقول النورية بل النسبة بين تجرد الواجب جل شانه
وبين تجردهما نسبة صحيحة فاذا كانا شاعرين بفعلهما فبان بنفسه

منها

منها بطريق الايجاد والكسب يلزم بالطريق الاولى ان يكون الواجب جل شانه
عالما بما يصدر منه قبل صدوره منه وايضا لا شبهة في ان من
كان يوجد ويخلق الفاعل المختار العالم بما يصدر منه قبل صدوره
منه يلزم بالطريق الاولى ان يكون عالما بما صدر منه قبل صدوره
منه كما مر وكيف يجوز لادنى اهل التميز ومعرفة ان يعرف ان فعال
الفعل مسبوقة بالعلم واما فعل خالق الفعل لا يلزم ان يكون مسبوقا
بالعلم وايضا قد اقمنا البرهان باذن الله تعالى على ان كل موجود
يكون وجوده زايدا على ذاته يلزم ان يكون ذلك الوجود الزايد
صادرا من غيره ومعلولا لغيره ولا يجوز ان يكون معلولا لذاته
وصادرا من ذاته بطريق الايجاد ايضا والا يلزم تقدم الشئ على نفسه
كما بيناه تفصيلا وبناء على هذا البرهان لا يجوز للعقلاء ان
يكون وجود الواجب لذاته زايدا على ذاته وصادرا من ذاته
جل شانه سواء كان ذلك الصدور بطريق الايجاب او الاصدار بطريق
فلو تنزل للغافل من الاغبياء الى الايجاب والاضطرار بل هو من قبيل
الفرار من المطر الى تحت الميزاب كما لا يخفى على اولى الالباب
والسالكين مسلك السداد والصواب وايضا كل كامل يكون كماله
زايدا على ذاته يلزم ان يكون علة قابلية لكماله ولا يجوز ان
يكون علة فاعلية لكماله ايضا لان موجد الكمال وخالق الكمال يلزم
ان يكون هاهنا ازيد الكمال وملقيه كاملا بكمال اكمل من الكمال الذي
ترتب على ايجاده وخلقه ويحسنه تاثيره وكما ان موجد الشئ

الخارجي وخالقه يلزم ان يكون موصوفا بوجود خارجي اقوى و
اتم من وجود مخلوقه ومصنوعه فكذلك موجب القدرة الخارجية و
خالقها وموجب الارادة وخالقها وموجب الحيوة الخارجية وخالقها
وهكذا غيرها من الصفات الكمالية يلزم بحكم البديهة العقلية ان يكون
قادرا بقدرة اقوى واتم من القدرة التي تترتب على ايجاده
وخلقه ومريدا بارادة اقوى واتم من الارادة التي تترتب على
ايجاده وخلقه وحيا بحيوة اقوى واتم من الحيوة التي تترتب
على ايجاده وخلقه وهكذا الكلام في باقي الصفات الكمالية وبالجملة
فاقد مرتبة الكمال ليس في وسعه ايجاد الكمال وخلقه وكان فاقد
علم من العلوم ومعدومه ليس في وسعه ان يوجده في نفسه ويخلقه في
نفسه بل لا بد له ان يستفيده من غيره ويأخذه منه اما بطريق التعلم
والنظر واما بطريق الرياضة والمجاهدة المستلزمة للكشف واما
بطريق الوحي والالهام فكذلك كل قابل للكمال المطلق للموجود
بما هو موجود ليس في وسعه ايجاد الكمال المطلق للموجود بما هو موجود
في نفسه وخلقه في نفسه بل لا بد ان يكون كماله المذكور مستفادا
من غيره ومأخوذا من غيره ولهذا يكون كمالات سكان عالم الامكان
من العقول والنفوس المجردة مستفادة من الواجب جل شانه
ومستفاضة من لدنه فظهر ان كل كامل يكون كماله زائدا على
ذاته يكون قابلا لكماله ولا يكون فاعلا لكماله بل يلزم ان يكون
فاعل كماله موجودا آخر اكمل منه كاملا فلو كانت الصفات الكمالية

للواجب

للواجب جل شانه زايدة على ذاته جل شانه كما ذهب اليه الاشاعرة
يلزم ان يكون فاعل كمالات الواجب جل شانه موجودا آخر اكمل
منه كما مر واللازم بط فالملزوم مثله فبطل كون الصفات الكمالية
للواجب جل شانه زايدة على ذاته تعالى واذا لم يكن زايدة على ذاته
جل شانه يلزم ان يكون عينا لذاته جل شانه او جزءا لها و
الجزئية باطلة لما مر فتعين الحقيقة ان يكون الصفات الكمالية
للواجب جل شانه عينا لذاته جل سلطانه كما هو مذهب محققين
من الحكماء والمتكلمين وجميع ما ذكرنا مستوطن شرح وبيانا لما قال
محققين الحكماء والعرفاء العظام لا يهلكنك القاصر عنه و
قوله تعالى وفوق كل ذي علم عليم يحتمل ان يكون اشارة الى مسئلة
الصفات الكمالية لان الظاهر من لفظ ذي علم هو ان يكون علمه زايدا
على ذاته كما يقال ذو مال وذو ولد وذو حرفة وذو
صناعة ولما كان لفظ علم نكرة كما لعمه في العلم فيلزم ان يكون
عليم اكمل من ذي علم على ما قال جل شانه فوق كل ذي علم عليم
لان المراد بلفظ فوق ههنا ليس هو الفوقية الحسية بل المراد
به هو الفوقية بحسب الرتبة والشرف فيكون عليم اكمل من ذي علم
وذلك العليم لو كان علمه زايدا على ذاته يلزم ان يكون داخلا
في ذي علم وكل ذي علم فوقه عليم بحكم قوله جل شانه وفوق كل
ذي علم عليم ثم ننقل الكلام الى ذلك العليم الثاني وهذا النقل
لا ينتهي الى شيء فيلزم اما التسلسل المحال او الانتهاء الى عليم ليس

علمه زايدا على ذاته والتسلسل المحال بحكم براهين ابطال
اللانهاية بالفعل فيقتضي الانتهاء الى علم لا يصدق عليه انه ذو
علم ثم ان علمه زايدا عليه واذا لم يكن علمه زايدا على ذاته فيلزم اما
الجزئيات العقلية والجزئية بالقلم كما مر غير مرة فتعين العينية فبان با
لبرهان ان يكون علم الواجب جل شانه عين ذاته بمعنى ان بحت ذاته
الاقدسية مع قطع النظر عن جميع ما عداها ما يترتب عليه انكشاف
جميع الاشياء انكشافا تاما مفصلا بحيث لا يحصل اتم منه والا
يلزم الجهل الغير بالله تعالى وهذا الانكشاف التفصيلي التام لما كان
مترتبا على بحت ذاته الاقدسية مع قطع النظر عن كل ما عداها
فيلزم ان يكون هذا الانكشاف التفصيلي ثابتا لبحت ذاته الاقدسية
قبل وجود الاشياء وحين وجودها وبعد وجودها على نهج واحد
وسنة غير متبدلة وغير متغيرة ويلزم ايضا ان يكون علمه تعالى بجميع الاشياء
في درجة واحدة بحيث يكون العلم بالاسباب ومسبباتها في درجة واحدة
بحيث لا يكون العلم بالاسباب متقدما على العلم بالمسببات والا يلزم الجهل
لان التام لا يكون في مرتبة المتقدم فلو [illegible] ان يكون العلم والجهل [illegible]
من معلوماته التي هي الاسباب ومسبباتها او اسبابها لا بين العلم
بالعلم بالمسببات لان العلم بالاسباب والمسببات امر واحد بسيط حقا
وهو ذات الواجب تعالى لان العلم هو ما يترتب عليه الانكشاف وقد ثبت
بالبرهان المذكور ان بحت الذات الاقدسية تترتب عليها انكشاف
جميع الاشياء انكشافا تاما مفصلا لا اجمالا وهذه الذات الاقدسية

امر بسيط

امر بسيط من جميع الوجوه فله تصورهما معا باعتبار وتأخرها عنها

آخر وايضا التقدم ظاهر في العلم والتأخر في العلم مستلزم

للجهل كما مر ويلزم ايضا ان يكون حقائق الاشياء ووجوداتها

لغوا في ترتب الانكشاف عند الله تعالى ومناطيته الانكشاف عنده تعالى لما

مر ان مناط الانكشاف وما يترتب عليه الانكشاف انكشافا تفصيليا

انما هي حيثية ذاته الاقدس مع قطع النظر عن كل ما عداها والا

يلزم الجهل الذي يتنفر عنه ادنى عوام الناس كما مر بعينه فحقائق الاشياء

ووجوداتها وخواصها وآثارها منكشفات ومعلومات ولا نصيب

لشيء منها ولا دخل لشيء منها في ترتب الانكشاف ومناطية الانكشاف

فيكون لغوا لا يترتب على شيء منها الانكشاف عند الله جل شانه فظهر

ان ذات الواجب جل شانه مع كونها امرا بسيطا حقا بحيث لا يكون

لها جزء خارجي ولا ذهني ولا وهمي والا يلزم التركيب المستلزم للامكان

الذاتي يكون باعتبار حيثية ذاته البسيط الحقة الصرفة علما تفصيليا تاما

بجميع الاشياء قبل وجودها وحين وجودها وبعد وجودها على نهج

واحد وسنن غير متبدل وغير متغير فلا يعزب عن حيثية ذاته الاقدس

المجرد وحيثية ذاته الاقدس مثقال ذرة في الارض ولا في السماء فالعلم

امر بسيط صرف قائم بذاته في الخارج وواجب الوجود بالذات

في الخارج والتكثر والكثرة انما يكون في المعلومات لكن العلم البسيط

القائم بالذات في الخارج الواجب الوجود بالذات في الخارج ويحتمل

ان يكون قوله تعالى والله واسع عليم اشارة الى ما ذكرنا من ان ذاته

ان الواجب جل شانه مع كونها امرا بسيطا حقا صرفا بحيث لا تكثر فيها بوجه
من الوجوه الكثيرة يكون عالما تفصيليا تاما بجميع مراتب عالم الوجود فيكون
ذات الواجب جل شانه مع كونها امرا بسيطا صرفا حقا لا تكثر فيها
بوجه من الوجوه الكثيرة امرا واسعا بنهاية الوسع من حيث انكشاف
جميع الاشياء عندها انكشافا تفصيليا تاما قبل وجود الاشياء وحين
وجودها وبعد فنائها على نهج واحد وسنة غير متغيرة فيكون
الانكشاف العلمي الثابت لذات الواجب جل شانه بمجرد ذاته الاحدية
مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته جل شانه وعينيه العلم بهذا المعنى
الذي هو منزه عما هو من خواص الواجب جل سلطانه لان العالمين الداخلين
في عالم الامكان من العقول والنفوس المجردة لا يحصل العلم بغير ذواتهم
الا بحصول عين ذلك الغير عندهم او بحصول صورته العلمية الموجودة
بالوجود الظلي عندهم ولهذا يكون علومهم بغير ذواتهم منحصرة
في الحضوري والحصولي وكل عالم بالعلم الحضوري والحصولي جاهل باعتبار
اصل ذاته لان كل واحد من العلم الحضوري والحصولي زائد على ذات
من كان يعلم الغير باعتبار حصوله عين ذلك الغير او صورته لكونه
من ذلك الغير وصورته العلمية خارج عن ذات ذلك العالم ولا شبهة
في ان الامر الخارج عن ذات شيء لا يكون ثابتا له في مرتبة ذات ذلك
الشيء وظهر انه ظهر من هنا ان العالم اذا كان علمه بغير ذاته بطريق
العلم الحضوري والحصولي يلزم ان يكون جاهلا باعتبار اصل ذاته
كما مر وثانيا ان كل عالم يكون علمه حضوريا وحصوليا يلزم ان يكون

فقيرا

فقيرا ومحتاجا الى امر خارج عن ذاته وهو عين الشيء الحاضر عنده
او الصورة العلمية الموجودة بالوجه الظلي كما مر ولما كان العالم
بالعلم الحصولي او الحضوري يلزم ان يكون جاهلا باعتبار اصل ذاته
كما مر وثانيهما ان كل عالم يكون علمه حضوريا او حصوليا يلزم ان
يكون فقيرا ومحتاجا الى امر خارج عن ذاته وهو عين الشيء الحاضر
عنده او الصورة العلمية الموجودة بالوجه الظلي كما مر ولما كان العالم
بالعلم الحصولي او الحضوري يلزم ان يكون جاهلا باعتبار اصل
ذاته كما مر فيلزم ان لا يكون علم الواجب جل شانه بالاشيا حضوريا
ولا حصوليا والا يلزم الجهل باعتبار اصل الذات ويلزم الفقر
والاحتياج الى عين الغير او الصورة العلمية الموجودة بالوجود الظلي وكل
واحد من الجهل والفقر نقص عظيم بالنسبة اليه سبحانه كما له جل شانه فلا
بد ان لا يكون علم الواجب جل شانه بالاشيا حضوريا ولا حصوليا لكن
يلزم ان يكون بنحو آخر وهو ان يكون ذات الواجب جل شانه باعتبار
بحت ذاته الاقدسية مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته الاقدسية
علما تفصيليا تاما بحتا لا تفصيل اتم منه بجميع الاشيا قبل وجودها
ومع وجودها وبعد وجودها على نحو واحد وشي غير متبدل
وغير متكثر متغيرة والا يلزم الجهل كما مر وبناء على هذا المسلك
التحقيقي لابد ان يكون للواجب جل شانه كمالان تامان مختصان بذاته
جل شانه احدهما الوسعة التامة العلمية الثابتة لذات الواجب جل شانه
باعتبار بحت الذات الاقدسية مع قطع النظر عن جميع ما عداها

التامة العلمية التي لا تمام ولا وسعة فوقها
وهذه الوسعة صح

كما مرّ لما يهمّنا النفي الذاتي لأن ذات الواجب جلّ شأنه باعتبار
أصلها إذا تقرر بوجوب ذاته الأقدسية كافية في ترتب انكشاف
جميع الأشياء عندها انكشافاً تاماً تفصيلياً قبل وجود الأشياء
وحين وجودها وبعد وجودها على نحو واحد وسنذكر عن قريب
وإذا كانت كافية في حصول هذا الانكشاف التفصيلي التام فلم يكن محتاجة
لذلك إلى غيره وإذا لم يكن محتاجاً إلى الغير ويكون ذاته باعتبار أصل
الذات بجلالته الأقدسية كافية في حصول هذا الانكشاف التام التفصيلي
يلزم منه أن يحصل للواجب جلّ شأنه العلم الذاتي أولاً سيما والعلماء
الذاهلون في تعيين الإمكان من العقول المجردة والعقول النورية فعلمهم
بعدد ذواتهم إما حضوري عنهم وكذا العلم عندهم أو حصولي صورة
العلم الموجودة بالوجود الظلي عندهم فيكون علمهم العلم إما حصولياً
أو حضورياً وكل عالم بالعلم الحصولي أو الحضوري فهو محتاج إلى أمر
خارج عن ذاته كما مر فيحتاج أن يكون فقيراً والله الغني وأنتم
الفقراء إشارة إلى ما ذكرنا من تحقيق ما هو الحق في علم الواجب جلّ شأنه
بالأشياء قبل وجودها أو حين وجودها وبعد وجودها وإنه في
المسألة التي هي معركة الآراء من العلماء أنه فإن العلم الذي
للواجب جلّ شأنه بالأشياء المتقدم على إيجاد الأشياء هل هو حضوري
أو حصولي أو نحو آخر غير الحضوري والحصولي لا جائز أن يكون ذلك العلم
المتقدم حصولياً وإلا يلزم تقدم الشيء على نفسه واللزوم محذور
وبطلان هذا اللزوم بيّنا نعيّنا عن البرهان ويلزم الجهل أيضاً

لا علم

لأن علمه جل شأنه إذا كان حصوليا يلزم أن يكون علمه بالغير باعتبار
حصوله عنده ذلك الغير عنده وهذا الحصول زائد على ذاته جل شأنه
فيلزم أن يكون ههنا القسم من العلم زائدا على ذاته فلا يكون ثابتا
في مرتبة ذاته ويصح سلبه عنه باعتبار مرتبة ذاته فيلزم الجهل باعتبار
ذاته جل شأنه والجهل نقص عظيم يجب تنزيهه جل شأنه كما مر غير مرة
وأيضا لما كان علم الواجب جل شأنه يلزم أن يكون ما صدق له في الأزل
فيلزم أن يكون جميع الأشياء حاضرة في الأزل بناء على الشق بكون
علمه تعالى بالأشياء علما حصوليا وحصول جميع الأشياء في الأزل مستلزم
لقدم العالم بجميع أجزائه حتى الحادث اليومي والقدم مع كونه ظاهر
البطلان مخالف للنقل والعقل أما النقل فظاهر لأن حدوث العالم
ثابت بإجماع المليين وأما العقل فلأن العالم مشتمل على جزئين
أحدهما ما لا يتوقف وجوده على الإمكان الاستعدادي وهذا
الجزء قديم عند القائلين بقدم العالم وثانيهما ما يتوقف وجوده
على الإمكان الاستعدادي كالحادث اليومي وهذا الجزء حادث
عند القائلين بقدم العالم أيضا كما لا يخفى على المتتبع ولا يجوز أن
يكون حصوليا للوجه الأول أن كل عالم يكون علمه حصوليا يلزم
أن يكون علمه زائدا على ذاته وخارجا عن ذاته وكل أمر خارج عن ذات
شيء لم يكن ثابتا له في مرتبة ذاته فيصح سلبه عنه إذا لوحظ باعتبار
ذاته وبناء على هذا يلزم أن يكون كل عالم بالعلم الحصولي فاقد العلم
باعتبار ذاته ومسلوب العلم باعتبار أصل ذاته فيكون كل عالم بالعلم

محصلا جاهلا والحق بسعي عقلي بحيث سويه جل شانه عنه والثاني

ان كل عالم بالعلم الحصولي يكون قابل العلم وقابل العلم لا يجوز

ان يكون فاعلا لنفسه الذي يكون قابلا له والا يلزم الدور والتسلسل

لان اتصافه بالعلم الحصولي لا يكون الا لمجرد العالم بالذات وكل مجرد

قائم بالذات يكون فعله مسبوقا بالعلم كما مر فذلك العلم السابق ان كان

من العلم الحصولي يلزم الدور اي تقدم الشيء على نفسه وان كان

غيره ينقل الكلام اليه فاما ان ينقطع عند النهاية فيلزم التسلسل

او يعود فيلزم الدور وهما باطلان وملزوم الباطل باطل

فيكون ان يكون فاعل العلم الحصولي امرا آخر غير القابل للعلم الحصولي

وبناء على هذا لا يجوز ان يكون علم الواجب جل شانه بالاشياء علما

حصوليا والا يلزم ان يكون قابل العلم فقط ويكون فاعل علمه

امرا آخر خارجا عن ذاته وذلك الامر لا يجوز ان يكون ممتنع الوجود

بالذات لانه معدوم لا يكون فاعلا وموثرا وذكر بين و

لا يجوز ايضا ان يكون واجب الوجود بالذات لانه مستلزم لتعدد الواجب

بالذات لا محالة وهو باطل ويلزم الترجيح بلا مرجح ايضا ويلزم

ان يكون احد الواجب بالذات مستفيضا والآخر مستفيضا فيلزم

ان يكون احد الواجب بالذات وهو ممتنع اكمل من الآخر وهو

المستفيض لان المستفيض اكمل من المستفيض بلا شبهة فاذا ثبت بطلان العلوم

الى الواجب الحصولي لما كان موجبا للصور العلمية كما هي عرف

فيكون موجبا للكمال وموجب الكمال يجب ان يكون حين ايجاد الكمال

مبدا

متصفا بكمال اكمل من الكمال الذي يترتب على الايجاد فيلزم ان
يكون عالما ومفيضا بعلم اكمل من العلم الذي يوجده فيكون
له علم سابق على العلم الذي يترتب على ايجاده فننقل الكلام
الى ذلك العلم السابق ونقول ذلك العلم السابق اما عين ذاته
او زائد على ذاته وعلى تقدير كونه زائدا على ذاته فهو اما حصولي
او حضوري وهما باطلان كما مر فتعين ان يكون عين ذاته
فيلزم ان يكون كون العلم عين الذات من خواص الواجب بالذات
فكل واجب الوجود بالذات يلزم ان يكون علمه بالاشياء عين
ذاته كما مر وبناء على هذا لا يتصور ان يكون ما هو واجب الوجود
بالذات مستفيضا العلم من الغير سواء كان ذلك الغير واجب الوجود
بالذات او ممكن الوجود بالذات ولا يجوز ايضا ان يكون ممكن
الوجود بالذات والا يلزم ان يكون ممكن الوجود اكمل من واجب
الوجود بناء على ان المفيض اكمل من المستفيض كما مر وايضا موجد
العلم موجد الكمال وكل موجد الكمال يلزم ان يكون حين ايجاد
الكمال موجده متصفا بكمال اكمل من الكمال الذي يترتب على
ايجاده وبناء على هذا يلزم ان يكون موجد العلم عالما بما يوجده
قبل ان يوجده وذلك العلم السابق اما حضوري عين ما [illegible]
فيلزم الدور او تقدم الشيء على نفسه وذلك بين الاستحالة او حصولي
صورته العلمية الموجودة بالوجود الظلي فننقل الكلام الى هذه
الصورة العلمية الموجودة بالوجود الظلي لا بد ان يكون عالما

بما يفعله ويوجده قبل ان يوجد ويفعله وينقل الكلام الى هذا
العلم السابق وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى
غير النهاية بالفعل فيلزم التسلسل المحال او ينتهي فيلزم الدور المحال
وهذا التسلسل او الدور انما يلزم من كون علم الواجب جل شانه
بالاشيا قبل وجودها علما حصوليا فيكون ذلك العلم الحصولي ملزوما
للمحال وملزوم المحال محال فعلم انه ازلا وابدا فيكون ذلك العلم الحصولي
معدوما ازلا وابدا والثاني ان العالم بالعلم الحصولي يلزم ان
يكون كماله حاصلا بامر غير ذاته فيلزم ان يكون مستكملا بغير ذاته
ومحتاجا في كماله الى امر غير ذاته فيكون فقيرا الى الغير في ذاته وهذا
تنبيه عظيم بالنسبة الى ساحة العزة جل شانه عنه ولما بطل العلم الحصولي
والحضوري على الوجه الذي مر شرحه تعين ان يكون علم الواجب
جل شانه بالاشيا قبل وجودها بنحو آخر غير الحصولي والحضوري
وهو ان يكون ذات الواجب جل شانه باعتبار تحققه في الاعيان
مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات الاقدسه علما تفصيليا
تاما بحيث لا يحصل اتم منه فيه على ان ذاته الاقدسه
انكشاف جميع الاشيا انكشافا تفصيليا بما قبل وجود
الاشيا وبعد وجودها وحين وجودها على نحو واحد
مستمر غير متغير وغير مستند الى امر غيره والثاني ان علم الله
بالله تعالى جل شانه لو كان حصوليا يلزم ان يحصل رسم في
ذاته الصورة العلمية للاشيا وهذه الصورة العلمية ممكنا بالذات

موقوف

موجودات مرتسمة في ذات الواجب جل شانه فيلزم استكمال
الواجب بالذات بالممكن بالذات بناء على ان كل عالم بالعلم
الحصولي يكون علمه حصوليا كما لا لانه لو لا ذلك العلم حاصلا له
لكان جاهلا وناقصا فيصير بسبب تلك الصور العلمية عالما كاملا
فيصدق على تلك الصور العلمية انها مثبتة لذات ذلك العالم بالعلم
الحصولي وانها مكملة لذات ذلك العالم بحيث لو لم يكن تلك الصور
العلمية مرتسمة في ذات ذلك العالم بالعلم الحصولي كان ذات ذلك العالم
ناقصا وجاهلا فيلزم ان يكون ذات الواجب جل شانه مستكملة
بتلك الصور العلمية المرتسمة فيه الممكنة بالذات واستكمال الواجب بالذات
بالممكن بالذات نقص عظيم يجب تنزيهه جل شانه عنه ويلزم ايضا
ان يكون حال الواجب بالذات مثل حال العالمين بالعلم الحصولي
الفاعلين في عالم الامكان من حيث حصول النقصان باعتبار اصل
الذات وحصول الكمال باعتبار الصور العلمية المرتسمة في ذات العالم
بالعلم الحصولي وكون الواجب بالذات جل شانه شريكا للممكنات
في نقصان الذات باعتبار اصل الذات ومع كمال الذات باعتبار الصور
العلمية المرتسمة في ذات العالم بالعلم الحصولي وكون الواجب بالذات جل شانه
شريكا للممكنات في نقصان الذات باعتبار اصل الذات ومع كمال
الذات باعتبار الصور العلمية المرتسمة فيها نقص عظيم يجب تنزيهه جل شانه
عنه وايضا يلزم ان لا يثبت للواجب بالذات الغنى الكامل لو توقفت
في ثبوت العلم له الى الصورة العلمية المرتسمة في ذاته تعالى لو كان علمه بالاشياء

حصل لنا كما مر غير مرة في الخامس تقبل الكلوم الى تلك الصور العلمية لتسمية
في ذات الواجب جل شانه فانها لا يجوز ان يكون ذات الواجب
جل شانه علة قابلية فقط لتلك الصور العلمية والا يلزم الفعل و
الانفعال من الغير اللازم بط فالملزوم مثله فيلزم ان يكون
فاعل تلك الصور هو ذات الواجب جل شانه فان تكلمنا باتحادهما بالعلم
السابق او بعينه العلم السابق وكل واحد منهما بط كما قلنا في باب علاوة
واعلم ان لنا مقدمة بديهية فطرية فطرت عليها العقول السليمة
والنفوس المجردة الانسانية وهي ان كل ما بالغير فمع الغير
متفرع عليه تفرع الفرع وتحققه بدون وجود اصله ممتنع
بالذات يحكم ببداهته كل عاقل حتى البله والصبيان من افراد الانسان
وباعمال هذه المقدمة البديهية يمكن اثبات وجود الواجب الوجود
بالذات وكذا يمكن اثبات الصفات الكمالية بحيث يظهر عينية
الوجود وعينيته لصفات الكمالية على ما سيجيء تفصيلا باذن الله تعالى
بان يقال الممكن الوجود بالذات مسلوب ضرورة الوجود والعدم
بالنظر الى ذاته كما مر وكل امر لم يكن الوجود ضروريا ذاتيا له
يلزم ان لا يكون وجوده عينا له ولا جزءا له والا يلزم ان
يكون ضروريا ذاتيا له هف واذا لم يكن عينا ولا جزءا له
يلزم ان يكون زائدا على ذاته وكل امر زائد على ذات شيء لا
يثبت لذلك الشيء الا بعلة فيكون معلولا لعلة وجود الممكن بالذات
لما كان زائدا على ذاته فيلزم ان لا يثبت له الا بعلة ويكون

الله

العلة لا يجوز ان يكون ذات الممكن بالذات والا يلزم ان يكون
ذات واحدة خالقة لنفسها وموجبة لنفسها بناء على ان الوجود
الخارجي للممكن بالذات ليس امرا انضماميا خارجيا والا يلزم
التعدد او التسلسل فيكون امرا انتزاعيا معدوما في الخارج
ولا يجوز ان يكون المعدوم الخارجي متعلقا بالجعل الخارجي
والايجاد الخارجي لان المعدوم الخارجي لا شيء في الخارج
وما يتعلق به الجعل الخارجي والايجاد الخارجي وما يترتب على
الجعل الخارجي والايجاد الخارجي يجب ان يكون شيئا خارجيا
موجودا خارجيا فلو كان الوجود الخارجي للممكن بالذات
اثرا لايجاده الخارجي وجعله الخارجي يلزم ان يكون ذات
الممكن بالذات الموجودة في الخارج خالقة لنفسها جاعلة لنفسها
ويلزم ان يكون الخالق عين مخلوقه والجاعل عين مجعوله
فطري الاستحالة لان ذات الخالق علة فاعلية والعلة الفاعلية
خارجة عن ذات المعلول لان العلة تنقسم الى قسمين قسم
وعلة تامة والعلة الصورية خارجة عن ذات المعلول وهي
الفاعل والغاية والعلة الناقصة داخلة في حقيقة المعلول كالمادة
والصورة والجنس والفصل وايضا لا شبهة في ان الجاعل الخارجي
والموجد الخارجي والخالق الخارجي يترتب على جعله الخارجي
خلقه الخارجي والمادة الخارجية موجودة خارجية مترتبة على الجعل
الخارجي والايجاد الخارجي ولما كان هذا الوجود الخارجي مترتبا

على الجعل الخارجي والايجاد الخارجي فيلزم ان يكون فرعا متاخرا
عن ذات الجاعل والموجد تاخرا عقليا فلو كان المخلوق والمجعول عين
الخالق والجاعل يلزم ان يكون ذات الاصل عين ذات الفرع وذات
المفرع عليه عين ذات المفرع فيلزم تقدم الشيء على نفسه ويلزم ان
يكون الشيء موجودا قبل وجوده فظهر انه لا يجوز ان يكون الممكن بالذات
علة موجبة لنفسه وجاعلا لنفسه وخالقا لنفسه فلا بد ان يكون
موجد الممكن بالذات وجاعله وخالقه امرا خارجا عن ذاته في
ارتكاب التسمية على تقدير تسليم صحته لا يكون ما فعلا ان
مجموع الممكنات الصرفة الملحوظ بعنوان الاجمال اي معروض المجموعية
ومعروض الهيئة الاجتماعية بحيث لا يشذ منها ممكن في حكم ممكن
واحد من حيث الاحتياج في وجوده الى علة موجبة خارجة عن
ذات ذلك المجموع فكما ان الممكن الواحد لا يجوز ان يكون موجدا
وخالقا لنفسه فكذلك سلسلة الممكنات المتسلسلة سواء كانت متناهية
او غير متناهية لا يجوز ان يكون علة موجبة لنفسها فظهر انه
لا فرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي في امتناع ان يوجد
الممكن نفسه وفي الاحتياج الى علة موجبة خارجة عن ذات
الممكن سواء كان الممكن واحدا او كثيرا وعلى تقدير كونه كثيرا
سواء كان متناهيا او غير متناه فبان بالبرهان ان وجود
الممكن بالذات وجود لا يجوز ان يكون مستندا الا الى ما هو ممتنع
ظلمة كنفس الممكن بالذات وصادرا من نفسه بل لا بد ان يكون

مستندا

مستند الى امر خارج عن ذاته وان يكون ذلك الخارج واجبا
لوجوده فبان بالبرهان ان من خواص وجود الممكن بالذات
ان يكون وجوده بالغير وصادرا من الغير فلا يجوز ان يكون
الوجود منحصر في الوجود بالغير بل لا بد ان ينتهي الى وجود لا
يكون بالغير بل يكون وجودا بالذات اي وجود بلا علة لانه
لو لم ينته الى الوجود بالذات يلزم ان لا يتحقق الوجود بالغير
لما مر من ان ارتكاب التسلسل لا يكون نافعا لان سلسلة الممكنات
سواء كانت متناهية او غير متناهية يمكن ملاحظتها بعنوان الكل
فاذا اخذ مجموع الممكنات الموجودة اي مع قطع النظر عن الهيئة
الاجتماعية بحيث لا يشذ منه ممكن من الممكنات لا يجوز ان يكون
علة موجدة لنفسها لامتناع كون الشيء موجدا لنفسه وخالقا لنفسه
فلا بد ان يكون موجدها موجودا خارجا عن سلسلة الممكنات
الموجودة والموجود الخارج عن سلسلة الممكنات الموجودة ليس
الا الموجود الذي ليس لوجوده علة لان الوجود منحصر في قسمين
وجود بالغير ووجود بالذات اي وجود بلا علة فقد ثبت
بالبرهان ان كون الوجود بلا علة لو لم يكن متحققا في عالم
الوجود يلزم ان لا يوجد سلسلة الممكنات المتسلسلة سواء كانت متناهية
او غير متناهية وبناء على هذا الحكم البرهاني يلزم ان يكون
الوجود بلا علة امر واقعي في الوجود بعلة في عالم ومتفرعا عليه وكون
الفرع بلا علة وجوده اصلا فطري البطلان وبناء على هذه

فنقول يمكن ان يقال لو لم يكن في عالم الوجود موجود بالذات
لم يوجد موجود بل نقول بل يلزم ان لا يتحقق الوجود بالغير لان ما بالغير
فرع لما بالذات ووجود الفرع بدون وجود اصله ممتنع
بالضرورة وايضا انا نعلم بالبديهة الفطرية وهي ان كل
ما بالغير متفرع على غيره ومتفرع عليه ووجود الفرع وتحققه بدون
وجود الاصل مستحيل بالذات بل بديهة كل عاقل فثبت وجود
الواجب بالذات بامعان النظر فيما بالغير بحيث ان سمي الا ما
بالذات والا لم يتحقق ما بالغير كما مر مشروحا وكما ان وجود
الممكن بالذات وجود صادر عن غير ذاته فالممكن بالذات لا
يجوز ان يكون صادرا من ذاته كما مر مشروحا فكذلك الكمالات المطلقة
للموجود بما هو موجود اذا كانت زائدة على ذات الكامل بالكمال
الزائد على الذات لا يجوز ان يكون صادرا من الكامل بالكمال
الزائد على الذات عن ذاته كالقدرة والارادة والحيوة والعلم وغيرها
من الصفات الكمالية الزائدة على ذات الكامل لانا بينا ان كل
كامل بكمال زائد على ذاته يكون قابل الكمال وقابل الكمال لا يجوز
ان يكون فاعلا لكماله والا يلزم الدور والتسلسل كما مر مشروحا
فثبت بالبرهان ان قابل الكمال سواء كان واحدا او كثيرا وعلى
تقدير كونه كثيرا سواء كان متناهيا او غير متناه محتاج في
كماله الى خارج عن ذاته بناء على ان قابل الكمال لا يجوز ان يكون
موجبا لكماله ولا فرق في ثبوت الاحتياج الى الموجب المذكور بين

الكل

الكل الافرادي والكل المجموعي كما ان الممكن بالذات
محتاج في وجوده الى موجد خارج عن ذاته بناء على ان الشيء
لا يجوز ان يكون موجدا لنفسه ولا تفاوت في ذلك بين الكل الافرادي
والكل المجموعي فكذلك قابل الكمال محتاج في كماله الزائد على ذاته
الى موجد لكماله خارج عن ذاته بناء على ان قابل الكمال لا يجوز
ان يكون موجدا لكماله والا لزم الدور او التسلسل كما مر ولا
تفاوت في ذلك الاحتياج الى الموجد بين الكل الافرادي
والكل المجموعي وايضا كان وجود الممكن بالذات مستندا
الى غير ذاته ومتحققا لغير ذاته فلا بد ان ينتهي الى وجود لا علة
له والا لزم ان لا يتحقق وجود الممكن بالذات كما مر فهاهنا ايضا
لما كان كمال قابل الكمال محتاجا الى غير ذاته ومتحققا لغير ذاته
فلا بد ان ينتهي الى كمال لا علة له اي كمال متحقق في الخارج ولا علة له
والا لزم ان لا يتحقق كمال زائد على ذات الكامل بالكمال الزائد
على ذاته واللازم باطل لان النفوس المجردة الانسانية موجودة
وكاملة بكمالات زائدة على ذات تلك النفوس المجردة كالعقل
والارادة والعلم وغيرها من الصفات الكمالية الزائدة على ذواتها
واما بيان اللزوم فلان الكمال لو كان منحصرا على الكمال
بالغير اي الكمال الذي يوجد بغير ذات الكامل بالكمال الزائد
في ذات الكامل بالكمال الزائد يلزم ان لا يتحقق الكمال بالغير ازلا
وابدا لانه ملزوم للدور والتسلسل وملزوم الدور او التسلسل

معدوم ازلا وابدا لان ملزوم المحال محال معدوم ازلا وابدا
كلزومه الذي هو محال الماسابق لزوم الدور او التس
على تقدير انحصار الكمال في الكمال بالغير فهو ان موجب الكمال في
ذات الغير يلزم ان يكون كاملا بكمال اتم من الكمال الذي
وذلك يتم هنا كمالان احدهما الكمال السابق وهو الكمال
الذي يكون ثابتا للموجد وثانيهما الكمال اللاحق وهو الكمال
الحاصل بالجاعل الموجد في ذات الغير ولما كان احدهما مسابقا
للآخر احتاجا فلا يجوز ان يكون احدهما عين الآخر ثم ننقل الكلام
الى الكمال السابق فنقول لما كان الكلام على تقدير انحصار
الكمال في الكمال بالغير فلا بد ان يكون الكمال السابق كمالا
بالغير ومعلولا للغير اي معلولا لغير ذات الموجد الذي اوجد
الكمال في ذات الغير بناء على ان قابل الكمال لا يجوز ان يكون
فاعلا لكماله كما مر فيلزم ان يكون لهذا الكمال السابق موجد آخر
ثم ننقل الكلام الى كمال هذا الموجد الآخر فلا بد ان يكون كماله
كمالا [illegible] بالغير بناء على فرض انحصار الكمال في الكمال بالغير
فيكون لكماله موجد آخر ثم ننقل الكلام الى كمال هذا الموجد وهذا
النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب لا على التعيين الى النهاية بالنقل
او يرجع فعلى الاول يلزم التسلسل وعلى الثاني يلزم الدور
وهما محالان وملزوم المحال معدوم ازلا وابدا فلا يكون
الانحصار على الكمال بالغير متحققا لكونه ملزوما للتسلسل والدور

وللدور

وملزوم الدور او التسلسل لا يكون امرا موجودا الا ان ملزوم
المحال معدوم انه لا واجبا كاملا فظهر انه لو كان الكمال منحصرا
على الكمال بالغير يلزم ان لا يتحقق الكمال بالغير اساسا ومطلقا
المحال ان الكمال بالغير والكامل بالكمال بالغير اكثر من ان يحصى
فان النفوس المجردة الانسانية كاملة بالكمالات بالغير لان كمالاتها
كمالات بالغير فلا بد ان يكون في عالم الوجود كمال بالذات اي
كمال ليس له علة اساسا ومطلقا كما ان الوجود بالغير اي الوجود
الممكن يلزم ان ينتهي الى الوجود بالذات والا لم يتحقق الوجود بالغير
كامر فكذلك كل كمال بالغير اي الكمال الممكن لا بد ان ينتهي الى كمال
محقق ولا علة له والا يلزم ان لا يتحقق الكمال الممكن اساسا ومطلقا
وان لا يتحقق الكامل بالكمال الممكن ايضا كامر فيجب بلا علة
ان يكون قائما بالذات ولا يجوز ان يكون قائما بالغير
والا يلزم ان يكون معلولا للمحل ومحتاجا في وجوده الى محله
والموجود القائم بالذات بلا علة اساسا ومطلقا لا شك
انه الواجب الوجود بالذات ولما امتنع تعدد الواجب بالذات بحكم
براهين التوحيد فلا بد ان يكون في الخارج موجود واحد واجب
بالذات ومن خواصه ان يكون وجوده خارجي وجودا بلا علة
وان يكون هذا الوجود الخارجي بلا علة عين حقيقته البسيطة الحقة
كما مر ومن خواصه ايضا ان لا تكون الصفات الكمالية زائدة على ذاته
كما مر بل لا بد ان يكون كل واحد من الصفات الكمالية عين حقيقته

الكمال

وتمام حقيقة معنى عينية الصفات الكمالية هو ان الحقيقة الحقة البسيطة
المجردة في غاية التجرد للوجوب جل شانه عين الوجود القائم بالذات
المتحقق في الخارج بلا علة وعين القدرة القائمة بالذات المتحققة
في الخارج بلا علة وعين الارادة القائمة بالذات المتحققة في الخارج
بلا علة وعين العلم القائم بالذات المتحقق في الخارج بلا علة و
كذا الكلام في بقية الصفات الكمالية الثابتة لحقيقة الواجب
جل شانه ولا يجوز ان يكون المراد بعينية الصفات الكمالية للواجب
جل شانه ان حقيقته جل سلطانه عين كل واحد من تلك المفهومات
المجعولة التي يعبر بها عن الصفات الكمالية مثل مفهوم الوجود ومفهوم
القدرة ومفهوم الارادة ومفهوم الحياة والعلم ومفهوم
الحيوة وغيرها من الصفات الكمالية لان المفهوم هو ما حصل في
الذهن لكل والسائل وكل حاصل في الذهن محتاج الى الله
في تحققه ووجوده وكل محتاج في تحققه ووجوده الى غيره ممكن
بالذات فيكون جميع تلك المفهومات ممكنات بالذات فلا يجوز
ان يكون حقيقة الواجب بالذات عين تلك المفهومات ولا يجوز ايضا
ان يكون تلك المفهومات عين حقيقة الواجب بالذات وذلك بين
بل المراد بعينية الصفات الكماليات المعبر عنه والمحكي منه بتلك
المفهومات المجعولة عين هو حقيقة الواجب بالذات بمعنى ان
حقيقة الواجب جل شانه باعتبار اصل حقيقته وتمام حقيقته
مع قطع النظر عن كل ما عدا الحقيقة الحقة يترتب عليها بوجه اتم و

الحمل

اكمل ما يترتب على قدرة القادر بالقدرة الزائدة على الذات
فبهذه الملاحظة يعبر عن حقيقة الواجب بالذات بمفهوم القدرة
ولكن حقيقة الواجب جل شانه باعتبار اصل حقيقته وتمام حقيقته
مع قطع النظر عن جميع ما عداها يترتب عليها بوجه اتم واكمل
ما يترتب على ارادة المريد بالارادة الزائدة على الذات
فبهذه الملاحظة يعبر عن حقيقة الواجب جل شانه بمفهوم
الارادة ولكن حقيقة الواجب جل شانه باعتبار اصل حقيقته
وتمام حقيقته مع قطع النظر عن جميع ما عداها يترتب عليها
بوجه اتم واكمل ما يترتب على علم العالمين بالعلم الزائد
على الذات فبهذه الملاحظة يعبر عن حقيقة الواجب بالذات
بمفهوم العلم اي العلم بمعنى ما يترتب عليه انكشاف الشيء عند العالم
سواء كان حصوليا او حضوريا او بوجه آخر غيرهما كما
هنا لا العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل لان العلم بهذا
المعنى مختص بقسم واحد من العلم وهو العلم الحصولي المقابل للعلم
الحضوري وكذا الكلام في بقية الصفات الكمالية فظهر انه يعبر
عنه بمفهوم كل واحد من مفهومات الصفات الكمالية هو تمام حقيقة
الواجب جل شانه وليس لحقيقة الواجب جل شانه جزء خارجي او ذهني
ولا وهمي كما مر فيكون حقيقة الواجب جل شانه امرا بسيطا حقا
وهذا الامر البسيط الحق يعبر عنه بمفهوم كل واحدة واحدة من الصفات
الكمالية فيكون التكثر والتعدد في مفهومات الصفات الكمالية

فقط دون ما يعبر عنه بتلك المفهومات الكثيرة فانه امر واحد
شخصي بسيط صرف حقيقي فلا شبهة في جواز ان يعبر عن امر
واحد بمفهومات كثيرة وكذا لا شبهة في جواز ان يكون لامر واحد
اسامي متعددة ولما كان الواجب جل شانه بسيطا صرفا
حقا لا تكثر فيه بوجه من الوجوه فلا بد ان لا يوجد فيه
الا الكثرة المفهومية والكثرة الاسمية دون الكثرة المعبر عنه ويمكن
تسميته ولا يلزم ان لا يكون بسيطا صرفا فتامل وتحقق ولكن الالف
المانوس من الصفات الكمالية فيما بين الكاملين الداخلين في عالم
الامكان كالنفوس المجردة الانسانية والعقول المجردة القدسية
ليس الا الصفات الكمالية الموجودة في العقول والنفوس وهذه
الصفات الكمالية الموجودة فيها كالقدرة والارادة والحياة
والعلم وغيرها من الصفات الكمالية صفات كمالية زائدة على ذات
كل واحد من العقول والنفوس المجردة فلاجل هذا الانس والالفة
ذهبت الاشاعرة الى ان الصفات الكمالية زائدة على ذات الواجب
جل شانه كما مر وكذا العلم المانوس لما هو العلم الحضوري او
الحصولي وهو لان عين المعلوم ان كانت حاضرة عند العالم فنفس
علم حضوري وان لم يكن عين المعلوم حاضرة عند العالم بل
ارتسم صورة المعلوم في العالم فهو علم حصولي فلاجل هذا الانس
ذهب اكثر المتكلمين من العلماء الى ان علم الواجب جل شانه بالاشياء
قبل وجودها بالحالتين فبعضهم قال بالحصولي وبعضهم قال با

لحضوري

لنفي ذي وبعضهم قال بان للواجب الحقيقي جل شانه علمين
اجماليا وتفصيليا كما هو مذكور في حاشية العلامة الخفري على
الهيات التجريد وشرحه الجديد والكل باطل لانا قد اثبتنا بان
اسهل البرهان الفارق بين الحق والباطل على ان كل
صفة من الصفات الكمالية عين حقيقة الواجب جل شانه بالمعنى الذي
مر مشروحا فيلزم ان يكون العلم بمعنى ما يترتب عليه انكشاف
الاشياء عين حقيقة الواجب جل شانه كما مر ولما كان العلم التفصيلي
اتم انكشافا من العلم الاجمالي الا يلزم ان لا يكون الاجمالي
اجماليا ولا التفصيلي تفصيليا وبالجملة لو لم يكن بين العلم الاجمالي
والتفصيلي فرق بوجه من الوجوه فهذه بمحض انحاء الانكشاف
يلزم ان لا يكون العلم الاجمالي علما اجماليا ولا العلم التفصيلي علما
تفصيليا فقط وان كان بينهما فرق باعتبار تحقق بين
انحاء الانكشاف بان يكون العلم التفصيلي مشتملا على زيادة محض
من الانكشاف فيلزم ان يكون العلم التفصيلي اتم انكشافا واكثر
انكشافا من العلم الاجمالي ويلزم ان يكون العلم التفصيلي اتم
انكشافا واكثر انكشافا من العلم الاجمالي ويلزم ان تتحقق بعض شيء
من مرتبة العلم الاجمالي من قوة يلزم الجهل الاثري اي من علم
مسئلة او قضية وحكاية على الوجه التفصيلي والشخص الاخر
يعلمها ايضا لكن لا على الوجه التفصيلي بل يعلمها على الوجه
الاجمالي فالعالم بالوجه التفصيلي اكمل من الشخص الاخر الذي علمها

تفصيلا حوانت لو نعلم تفصيلا بل يعلمها اجمالا فقط فلو لم
يكن في التفصيل زيادة لما صح هذا القول ولما صح اسناد
الجهل الى العالم بالوجه الاجمالي كل من هذا القول واسناد
الجهل اليه صحيح من كان مستفيدا للعلم التفصيلي مستدلا البيان ولهذا
المفيد للعلم التفصيلي ولو يلتفت الى البيان المفيد للعلم الاجمالي
فظهر ان العلم التفصيلي اتم انكشافا من العلم الاجمالي وان العلم
الاجمالي مستلزم للجهل ببعض الوجوه الذي يكون في التفصيل الا
ترى ان الفرق بين العلم بالحد والمحدود كان بسببه وبين العلم بالحد
كما بين الناطق انما يكون بالاجمال والتفصيل ولهذا جاز
ان يكون العلم بالحد كاسبا للعلم بالمحدود كما تقرر في باب
اكتساب التصديق من التصور فلو لم يكن بين المحدود وحده فرق
بالاجمال لما امكن اكتساب المحدود من حده لانه يلزم اكتساب
الشئ من نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله وبناء على ما ذكرنا
يلزم ان يكون العلم التفصيلي امرا بالقوة عند تحقق العلم الاجمالي
فيلزم ان يكون كل عالم بالعلم الاجمالي جاهلا في بجهله كامل فلا
بد ان يكون الواجب جل شانه باعتبار مرتبة ذاته الاقدس
مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته الاقدس ما يترتب عليه
انكشاف جميع الاشياء قبل وجود الاشياء وحين وجودها
وبعد وجودها انكشافا مفصلا تاما بحيث لا يتصور اتم منه
على نهج واحد وسنن غير متغير والا يلزم الجهل العياذ بالله

تنبيه ولما كان العلم الاجمالي مستلزما للجهل الجملي فيلزم
ان يكون العلم الاجمالي بالنسبة الى ساحة كبريائه جل شانه من
الصفات السلبية فان قلت العلم الاجمالي قسم من العلم والعلم من
الصفات الكمالية الثبوتية فلا يجوز ان يكون العلم الاجمالي من
الصفات السلبية قلت ان اريد ان كل فرد من افراد العلم صفة
كمال ثابتة بالنسبة الى الواجب جل شانه فذلك باطل لان العلم الاحساسي
فرد من افراد العلم مع انه من جملة الصفات السلبية بالنسبة الى الواجب
جل شانه وان اريد ان بعض افراد العلم من الصفات الكمالية
الثبوتية فهو مسلم ولا ضير لان العلم الاجمالي لما كان ملزوما
للنقص العظيم الذي هو الجهل يلزم ان لا يكون ثابتا للواجب جل شانه
كالعلم الاحساسي المستلزم لكونه جل شانه جسما فيكون كل من
العلم الاحساسي والعلم الاجمالي من الصفات السلبية فكذلك كل واحد
من العلم الحصولي والعلم الحضوري من الصفات السلبية بالنسبة الى
الواجب جل شانه كما هو مشهور مع انهما كمالان للعالمين الذين
في عالم الامكان وبالجملة لما كان الواجب جل شانه ساحة عزه
بريئة عن جميع سمات النقص فلا يجوز ان يثبت له علم مستلزم للنقص
وايضا حقيقة الواجب جل شانه عين الوجود الذي هو عين الفعلية
المحضة فلا يتصور في حقيقته شيء من القوة والتوقف على امر غير ذاته
بل حقيقته جل شانه حقيقة تامة كاملة من جميع الوجوه ولهذا
يكون الواجب جل شانه غنيا تاما باعتبار ذاته وكمالات ذاته

وهذا المعنى التام والفعلية المحضة انما يثبتان لذاته جل شأنه
مبني على نفي تركيب ذاته جل شأنه بسيطا حقا وكون الصفات
الكمالية عين ذاته بالمعنى الذي مر تشريحها لانه لو لم يكن بسيطا حقا
يلزم التركيب المستلزم للامكان بالذات ولو لم يكن الصفات الكمالية
عين ذاته يلزم استكمال الواجب بالذات بالكمال الزائد على ذاته ويلزم ايضا
ان يكون فاعل صفاته الكمالية مع افاضتها عن ذاته بناء على
[ان] قابل الكمال لا يجوز ان يكون فاعلا لكماله كما مر ويلزم الجهل ايضا
لان كل عالم يعلم زايدا على ذاته جاهل باعتبار اصل ذاته
مرتبة ذاته كما مر الزائد على الذات ليس ثابتا في مرتبة الذات
وذلك بين ويلزم ان يترتب على بحت حقيقته البسيطة الوحدة
الذاتية مع قطع النظر عن كل ما عداها ما يترتب على الصفات الكمالية
الزائدة على ذات الكاملين بتلك الكمالات الذاتية بوجه اتم واكمل
كما مر وايضا قد برهنا باذن الله تعالى على انه لو لم يكن في عالم الوجود
موجود واحد كامل واجب الوجود بالذات بحيث يكون بحت ذاته مع
قطع النظر عن جميع ما عداها عين كل واحد من الصفات الكمالية
بالمعنى الذي مر تشريحها يلزم ان لا يوجد في عالم الوجود الصفات
الكمالية الزائدة على الذات وان لا يوجد الكاملون بتلك الصفات
الكمالية الزائدة مع ان الصفات الكمالية الزائدة موجودة في عالم الوجود
وكذا الكاملون بتلك الصفات الكمالية الزائدة موجودون في عالم
الوجود بحيث لا يمكن عدهم واحصاؤهم وبناء على البرهان المذكور يجب

ان يكون

ان ذلك هو هو الواحد الكامل الواحد لنا انه لتلك الصفات
الكمالية الزايدة على الذات واصلها ايضا للكاملين بتلك
الصفات الكمالية الزايدة على الذات وكل ما له اصل عنه وهو
ذلك وجود اصله وذلك بين قطعا انه لا بد من تحقق ذلك
الاصل اذ الا يلزم ان لا يتحقق ما هو فرع ذلك الاصل وايضا الانبياء
والاوصياء عليهم السلام وذرياتهم واممهم خلقهم الله تعالى
في الازل بعد سبق العلم الازلي عليهم فان كان الله تعالى
عالما باعيانهم واشخاصهم والجميع احوالهم وصفاتهم قبل
ايجادهم في الازل فلا بد من ان يكون ذلك العلم السابق
حصوليا لنا او حضوريا لا سبيل الى الثاني والاول باطل لما
مر انهما من الصفات السلبية بالنسبة ساحة كماله جل شانه تعالى
النحو البالغ وهو [illegible] وايضا العلم الحصولي انما يكون علما بصورة
علمية موجودة بالوجود الظلي والموجود بالوجود الظلي والموجود
بالوجود الخارجي يكون بينهما مغايرة شخصية ومن العلم بالشخص
الذهني لا يحصل العلم بالشخص الخارجي من حيث انه شخص خارجي
فلا يحصل العلم بالشخص الخارجي بما هو شخص خارجي بمجرد ارتسام
صورة ذلك الشخص الخارجي في الذهن او في مجرد قايم بالذات
لما مر من ان الموجود بالوجود الظلي والموجود بالوجود الخارجي
متغايران بالشخص والعلم باحد الشخصين غير العلم بالشخص الاخر
فيلزم انه لا يحصل العلم بالشخص الخارجي بمجرد ارتسام صورته

في الله هو ان في مجرد قائم بالذات وان لم يكن عالما يلزم الجهل
وهذا الجهل الاساسي انه ليس كفرا شرعيا وهو كفر عقلي لانه خرج
عن حكم البرهان الذي اقمنا باذن الله تعالى على انه لو لم يكن في
عالم الوجود موجود واحد واجب الوجود بذاته يجب ان يكون
جميع الصفات الكمالية عين ذاته بالمعنى الذي مر شرحها يلزم
لا يتحقق عالم الوجود الصفات الكمالية الزائدة على الذات ولا
يتحقق ايضا الكامل بتلك الصفات الكمالية الزائدة على الذات كما مر
مشروحا ولو بطل بالاعادة وبالجملة كان وجود الممكن بالذات
سواء كان واحدا او زائدا لا يجوز ان يكون من نفسه لانه قابل
الوجود وقابل الوجود لا يجوز ان يكون فاعلا لوجوده والا يلزم
المفاسد التي ذكرت وكذلك قابل الكمال المطلق للموجود بما هو موجود
لا يجوز ان يكون فاعلا لكماله والا يلزم المفاسد المذكورة
ان كل ما بالعرض ينتهي الى ما بالذات اذ ما بالعرض العلم الحصولي لا
علم بالغير لانه متعلق الغير وبناء على ان كل ما بالغير يجب ان ينتهي
الى ما بالذات يلزم ان ينتهي العلم الاحساسي الى علم احساسي لا يتعلق
بالغير واللازم باطل فالملزوم مثله ولعل المراد بقولهم كل
ما بالعرض يجب ان ينتهي الى ما بالذات هو ان ارتكاب التسلسل في
سلسلة المعلولات الموجودة على سبيل كونه حقا لا يكون تاما
لما مر من ان مجموع الموجودات الغير المتناهية بكونها بالغير
اي بعروض المجموع ومعروض الهيئة الاجتماعية في حكم موجود واحد

بالغير

بالغیر من حیث الاحتیاج الی علة خارجة عن ذات ما بالغیر فکما ان الموجود الواحد
اذا کان بالغیر لابد له من علة خارجة عن ذاته فکذلک الموجودات الغیر المتناهیة بالفعل
اذا کانت بالغیر لابد لها من علة خارجة عن ذات ذلک المجموع الملحوظ بعنوان
الاجمال والموجود الخارج عن جمیع الموجودات الممکنة بالذات لیس الا الواجب
الوجود بالذات ووجود الواجب بالذات مباین لوجود الممکن بالذات
لان وجود الممکن بالذات وجود معلول ووجود الواجب بالذات لیس له علة
رأسا ومطلقا فظهر انه لا یلزم من انتهاء ما بالغیر الی ما بالذات ان لا یکون
ما بالغیر مباینا لما بالذات فیجوز ان لا یکون ما بالغیر من نحو ما بالذات لجواز
ان یکونا من نحوین متباینین تباینا کلیا اذا عرفت هذا فنقول غایة ما یلزم
من کون العلم الاحساسی علما بالغیر ان ینتهی الی علم لیس له علة رأسا ومطلقا
والعلم الذی لیس له علة رأسا ومطلقا لیس الا ذات الواجب جل شانه کما مر فاحفظ
واما انتهاء العلم الاحساسی الی علم احساسی آخر بحیث یکونان من نحو واحد فهو
غیر لازم بل هو باطل لان العلم الاحساسی علم ارتسامی داخل فی العلم الحصولی

فيكون معلولا وكل علم يكون معلولا كما يجب ان ينتهي الى علم لا يكون معلولا والعلم

الذي ليس له علة منحصر في ذات الواجب جل شانه كما مر غير مرة وعلم من عداه جل شانه

يكون زايدا على ذاته فيكون قابل العلم وقابل العلم قابل للصفة الكمالية لان العلم

بما هو علم كمال للموجود المطلق بما هو موجود وقابل الصفة الكمالية لا يجوز ان فى علا

لكماله كما ثبت بالبرهان فيما سبق وبناء على هذا البرهان يلزم ان يكون موجد

الصورة المرتسمة في الذهن الوحي او السافل كالصور العلمية التصورية

والصور العلمية التصديقية هو الواجب جل شانه لان كل متصور وكل مصدق

يكون قابلا للصورة العلمية التصورية والتصديقية فيكون قابلا للكمال وقد

مر ان قابل الكمال لا يجوز ان يكون فاعلا لكماله فان قلت قد يقال

بلغة الفرس تصور كردم وتصديق كردم وبهذا صرح في الايجاد والخلق

قلت الحقايق لا تقتنص من الاطلاقات العرفية الا ترى ان العالم

بلغة العرب من قام به العلم والحي من قام به الحيوة والحال ان العالم يطلق

على الله تعالى وليس علمه قايما به لانه عينية كما مر وكذا الكلام في الحي وايضا

وايضاً الفاعل يطلق فى اغلب الاوقات على الفاعل بمعنى المباشر كالنايم
والآكل والشارب والمتصوّر والمصدّق فاعلان بمعنى المباشر للصور
العلمية المرتسمة فى كل واحد منها والفاعل بمعنى المباشر يرجع الى القابل و
قابل الكمال مباشر لكماله ولا يجوز ان يكون فاعلاً لكماله كما مر والعوام
لما لم يفرقوا بين الفاعل بمعنى الموجد والفاعل بمعنى المباشر فاطلقوا ما هو
وظيفة الموجد على الفاعل بمعنى المباشر والمراد ولهذا يطلق على الزراد ل
عمل الحديد آهن كرو كارد كرو شمشير كرو ما قالوا من قولهم تصوّر كردم
وتصديق كردم يكون من هذا القبيل كما لا يخفى على ارباب التحصيل فان
قلت لم لا يجوز ان يكون العقل الفعّال موجداً للصور العلمية التصورية
والتصديقية فى الاذهان السافلة وبناء على هذا لا يلزم ان يكون قابل
الكمال موجدا لكماله بل يكون قابلا لكماله وموجدا لكمال غيره وكذلك
لم لا يجوز ان يكون بعض الاذهان السافلة موجدا للصور العلمية التصورية
والتصديقية فى ذهن آخر سافل فلا يلزم ايضا ان يكون قابل الكمال

فاعلا لکماله بل هو قابل لکماله و موجد الکمال غیره قلت موجد الکمال
یلزم ان یکون قبل ایجاد الکمال کاملاً بکمال اتم من الکمال الذی یوجده فلابد
ان یکون موجد الصور العلمیة فی الغیر عالما کاملاً بالکمال العلمی لان فاقد العلم
فاقد الصفة الکمالیة و کما ان فاقد الوجود لا یجوز ان یکون موجد الوجود غیره
فکذلک فاقد الکمال لا یجوز ان یکون مفیضا و موجد الکمال غیره لان افاضة
الکمال علی الغیر و ایجاد الکمال فیه مستلزم لکون المفیض و الموجد مکملاً لذلک
الغیر و تکمیل الغیر فرع لکون المکمل کاملاً فی نفسه لان الشئ ما لم یکن کاملا
فی نفسه لم یتصور کونه مکملا لغیره و ذلک بین فظهر انه لابد ان یکون تلک
الصور العلمیة التصوریة و التصدیقیة ترتسم اولاً فی ذلک الموجد و اذا
ارتسمت فیه یکون قابلاً لعلمه و القابل للکمال العلمی لا یجوز ان یکون فاعلا
لکماله کما مر فلا نطول بالاعادة فان قلت لا نزاع فی انه لا یکون
موجد الصور العلمیة المرتسمة فیه بل النزاع فی انه هل یجوز ان یکون موجدا
للصور العلمیة فی غیره قلت الصورة العلمیة التی توجدها فی غیره

فی غیره لا یجوز ان یکون هی بعینها و بشخصها الصورة العلمیة التی یکون مرتسمة
فی ذلک الموجود و الّا یلزم کون الحالّ الواحد الشخصی فی محلین مختلفین
فی آنٍ واحد او زمان واحد مثلا و اللازم فطری البطلان و یلزم
ایضا انفکاک الشیء عن نفسه لان انفکاک محلّ تشخصیّ عن محلّ آخر تشخصیّ
مستلزم لانفکاک الحالّ فی احدهما عن الحال الشخصی الذی فی الآخر
و اللازم باطل بالبدیهة فلابد ان یکون الصور العلمیة التصوّریة
و التصدیقیة المرتسمة فی الموجد اشخاصا ذهنیة و الصور العلمیة
التصوریة و التصدیقیة التی یوجدها فی الغیر اشخاصا اوفی ذهنیة و علم
باحد الشخصین اذا کان حصولیا او حضوریا مثل زید و عمرو لا یکون
مستلزما للعلم بالشخص الآخر فان العلم بزید مثلا سواء کان حصولیا
او حضوریا لا یکون مستلزما للعلم بعمرو سواء کان حصولیا او حضوریا
و لا شبهة فی ان موجد الشخص العلمی یلزم ان یعلم اولا ذلک الشخص العلمی
بوجده فلابد من سبق العلم و هذا العلم السابق ان کان بحضور عینه ذلک

ذلک الشخص الذی یوجده یلزم تقدم الشئ علی نفسه وانفکاک الشئ عن نفسه
ووجود الشئ قبل وجوده واللوازم باطلة بالبدیهة وان لم یکن بحضور عین
ذلک الذی یوجده بل یکون الصورة العلمیة التصوریة والتصدیقیة
فی ذلک الموجد فعلی هذا التقدیر یکون ذلک السابق علما حصولیا ای
بارتسام صورة الشئ فی الذهن العالی او السافل وقد بینا ان الصورة
العلمیة المرتسمة فی الموجد شخصی ذهنی والصورة العلمیة التی یوجدها فی الغیر
شخص آخر ذهنی ایضا والعلم باحد الشخصین سواء کان حصولیا او حضوریا
لا یکون مستلزما للعلم بالشخص الآخر سواء کان حصولیا او حضوریا کما مر
فی مثال زید وعمرو ولما کان علم العقول والنفوس بغیر ذاتها منحصرا
فی الحصولی والحضوری والعلم السابق الذی لا بد منه فی ایجاد الصورة
العلمیة لا یجوز ان یکون حضوریا ولا حصولیا کما مر فلا بد ان یکون موجد
الصورة العلمیة عالما لا یکون علمه بالاشیاء حصولیا ولا حضوریا
بل یکون نحوا ثالثا ولیس هذا العالم الا الواجب جل شانه کما مر فیلزم ان

العلم

فيلزم ان لا يكون الموجد والخالق والجاعل الا الواجب جل شانه لان صنعة
الخلق والايجاد فوق جميع الصنعات كالصياغة والزراعة والتجارة وكما
ان صانع الصنعة الخسيسة كالحجامة والحياكة يلزم ان يكون عالما بمصنوعه
قبل صنعه فبالطريق الاولى يلزم ان يكون صانع الصنعة التي فوق
جميع الصنعة المستلزمة للعلم عالما بمصنوعه قبل صنعه ويحتمل ان يكون قوله تعالى
الا يعلم من خلق اشارة الى ما ذكرنا من بيان لزوم كون الخالق عالما ولذا
قال الله تعالى من خلق فاتى بكلمة من للاشارة الى ان الخالق من جملة اولى العلم
واما الصانع فليست فاعلة بمعنى الموجد والخالق بل هي فاعلة بتسخيره
كما تقرر في موضعه ولما كان علم العلماء الداخلين في عالم الامكان منحصرا
على الحصولي والحضوري وشئ منهما لا يكون كافيا في الايجاد والخلق كما مر
فيلزم ان لا يكون الموجد والخالق سوى الله تعالى وبعبارة اخرى كل فعل محكم
متقن صادر من فاعل يلزم ان يكون ذلك الفاعل عالما بذلك الفعل
قبل صدوره منه وذلك بين والحقيقة المحصلة الى رجية سواء كانت

جوهرية او عرضية احكم واتقن من غيرها فلا بد ان يكون الفاعل والخالق
والجاعل الذي ترتب خارجية على ايجاده وخلقه وجعله حقيقة خارجية عالماً
بتلك الحقيقة المحصلة الخارجية قبل ايجادها وخلقها وجعلها وهذا العلم المقدم
لا يجوز ان يكون حضورياً ولا حصولياً بل لا بد ان يكون نحواً ثالثاً كما مرّ
ويمكن الاستدلال ايضاً على ان الموجود الخالق لجميع الاشياء سواء
كانت صوراً علمية او غيرها وسواء كانت جواهراً او اعراضاً لا يكون الا
الواجب جل شانه كما قال في كتابه الكريم لا اله الا هو خالق كل شيء وقال
جل شانه في موضع آخر هل من خالق غير الله ومن تتبع الاحاديث المروية
عن اهل بيت العصمة عليهم السلام والصلوة المذكورة في كتاب الكافي لمحمد
بن يعقوب الكليني رضي الله تعالى عنه وغيره من كتب الاحاديث التي الفها
العلماء الامامية شكر الله تعالى سعيهم ورفع في الجنة درجتهم يظهر عنده انه
كما ان كتاب الله تعالى شانه يدل على انه لا مؤثر في الوجود الا الله و
خالق سواه كذلك سنة رسوله صلعم يدل على انه لا مؤثر في الوجود الا الله

الا الله ولا خالق سواه حتى ان بعضا من تلك الاحاديث المروية عن

اهل بيت العصمة عليهم الصلوة والسلام على ان القول بتعدد الخالق ترك

وما روى عن سيد المرسلين صلعم انه قال القدرية مجوس هذه الامة

يدل بظاهره على ان المراد بالقدرية هو من قال بتعدد الخالق وتعدد المؤثر

فى الوجود كالمجوس القائلين بتعدد المؤثر وتعدد الخالق فانهم قالوا فاعل الخير

يزدان اى الله تعالى شانه وفاعل الشر اهرمن اى الشيطان الملعون

وقد صرح على ابن ابراهيم رحمه الله تعالى فى تفسيره بان بعض آيات القرآن

رد على المعتزلة القائلين بان العبد موجد لفعله الاختيارى وقوله رد على

المعتزلة صريح فى ان مذهبهم فى الفعل الاختيارى للعبد مذهب مردود عند الله تعالى

وكل ما هو مردود عند الله تعالى مردود ايضا عند رسول الله تعالى وعند اوصيائه

الطاهرين ع فلا يجوز ان يقال مذهب الامامية فى الفعل الاختيارى للعبد

هو مذهب المعتزلة لان على ابن ابراهيم له كمال التتبع للاحاديث المروية

عن اهل بيت العصمة ع وكمال الوقوف والاطلاع على مذهب اهل بيت العصمة

علیهم السلام فی الفعل الاختیاری للعبد فلو کان مذهبهم فیه مذهب المعتزلة لما

قال بعض آیات القرآن رداً علی المعتزلة القائلین بکون العبد موجد الفعل الاختیاری

وذلک ظاهر والحق کما روی عن الصادق علیه السلام انه لا جبر ولا تفویض بل امر

بین امرین ولقد بسطنا الکلام باذن الله تعالی فی هذه المسئلة فی کتابنا الموسوم

بالحکمة المتعالیة فمن اراد الاطلاع فلیراجع الیه وتقریر الاستدلال علی وجه یظهر

منه بالبرهان ما هو الحق فی هذه المسئلة التی هی معرکة الآراء المختلفة بین المتکلمین

یستدعی بسط الکلام بتمهید مقدمات المقدمة الاولی ان کل ممکن موجود

فی الخارج مثلا یتحقق فیه امور الاول کل واحد فقط بخصوصیته ویقال له

الکل الافرادی کما یقال کل انسان یشبعه هذا الرغیف فان الرغیف

لا یشبع الا واحدا فقط من افراد الانسان واما مجموع افراد الانسان

فلا یشبعه هذا الرغیف الواحد الثانی الکل المجموعی ای معروض المجموعیة

ومعروض الهیئة الاجتماعیة نحو کل انسان یحمل الف من ولما کان حمل

حمل الف من اثرا خارجیا مترتبا علی معروض المجموعیة ومعروض الهیئة الاجتماعیة

الاجتماعية في الخارج فلابد ان يكون موثر هذا الاثر الخارجي موجودا خارجيا

وراء كل واحد واحد لان واحدا من تلك الافراد لم يكن في وسعه حمل الف من

فيلزم ان يكون حامل الف من متحققا في الخارج موجودا خارجيا وراء كل واحد

واحد واحد من الافراد فظهر الفرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي وظهر ان

الكل المجموعي موجود خارجي كالكل الافرادي فبطل قول من قال انه لا يكون

الموجود الخارجي سوى الافرادي واما الكل المجموعي فهو امر اعتباري غير موجود

في الخارج ووجه البطلان هو ان معروض المجموعية ومعروض الهيئة الاجتماعية

ترتب عليه اثر في الخارج لما بينا ان حمل الف من اثر مترتب على معروض

المجموعية ومعروض الهيئة الاجتماعية لا على واحد من تلك الافراد كما مر

الثالث الاجزاء بالاسر اي جميع الاجزاء الملحوظة بعنوان التفارق

والتفاصيل لا بعنوان الاجمال و الفرق بين مجموع الاجزاء والاجزاء بالاسر الاجمال

يكون بالاجمال والتفصيل كما فيما بين الحد والمحدود فكان الفرق بين الحد

والمحدود بالاجمال والتفصيل فكذلك الفرق بين مجموع الاجزاء والاجزاء

والاجزاء بالاسر بالاجمال والتفصيل ثم نقول الاجزاء بالاسر موجود

خارجي وراء الكل الافرادي ووراء الكل المجموعي ايضا مثلا عشرة رجال عركبة

من عشرة رجال موجودين في الخارج ومجموع عشرة رجال اي معروض المجموعية

معروض الهيئة الاجتماعية موجود خارجي وراء كل واحد واحد فقط لان

الاثر المترتب على هذا المجموع زايد على الاثر المترتب على كل واحد واحد فقط

وايضا لا شبهة في انه اذا تحقق في الخارج عشرة رجال فيلزم ان يتحقق الكثرة

الخارجية فيكون الكثرة الخارجية صفة خارجية وكل صفة خارجية سواء كانت

انضمامية كالسواد والبياض او انتزاعية كالعمى والعمي لا بد لها من موصوف

خارجي وهذا الموصوف الخارجي لا يصح ان يكون عشرة رجال لان هذه

العشرة عشرة واحدة لا عشرة متعددة وكذلك كل واحد واحد فقط لا يجوز

ان يكون موصوفا بالكثرة لان كل واحد واحد فقط موصوف بالوحدة فبقي

ان يكون الموصوف بالكثرة هو الاجزاء بالاسر والاحاد بالاسر اي جميع افراد

العشرة الملحوظة بعنوان التغاير والتفاصيل دون الاجتماع فالموصوف

فالموصوف بالكثرة الخارجية هو الرجال العشرة الملحوظة بعنوان التغاير
والتفاصل دون الاجتماع لان اعتبار الاجتماع مستلزم للاتصاف
بالوحدة اى للاتصاف بمجموع واحد الا ترى ان الجسم الطبيعي المركب من الهيولى
والصورة اذا لوحظ باعتبار انه مجموع متألف من الهيولى والصورة يصير
بهذا الاعتبار جسما واحدا طبيعيا ويكون الهيولى والصورة بهذا
الاعتبار ملحوظتين بعنوان الاجتماع دون التغاير والتفاصل واذا
لوحظتا بعنوان التغاير والتفاصل يكونان جزئين للجسم الطبيعي ويكونان
باعتبار التغاير والتفاصل يعرض لهما الكثرة الخارجية والاثنينية الخارجية
وبدون اجتماعهما لا يحصل الجسم الطبيعي فهنا امران احدهما الموصوف
بالوحدة الخارجية وهو الجسم الطبيعي الواحد فى الخارج وثانيهما الموصوف
بالاثنينية الخارجية وهو الاجزاء بالاسر لذلك الجسم الطبيعي اى الهيولى
والصورة حال كونهما متغايرين متفاصلين وكما ان الموصوف بالوحدة
الخارجية موجود فى الخارج فكذلك الموصوف بالاثنينية الخارجية

موجود فی الخارج وہکذا الکلام فی جمیع المرکبات الخارجیۃ الموجودۃ فی الخارج بالبرہان ج

فثبت ان کل مرکب خارجی موجود فی الخارج یلزم ان یجتمع فیہ موجودات

ثلثۃ فی الخارج احدہا الکل الافرادی وثانیہما الکل المجموعی وثالثہا الاجزاء

بالاسر کما مر شروحا واما جزء مالو واحد ما او فرد ما او الفرد المنتشر او الواحد

المنتشر فہی امور اعتباریۃ غیر موجبۃ لازدیاد الموجود فی الخارج علی الثلثۃ

المذکورۃ کما یظہر بالتامل الصادق

الثانیۃ

ان الشئ المعین اذا وجد فی الخارج فی زمان معین مثلا فلا یجوز ان یرتفع

وجودہ عن ذلک الزمان المعین الذی تحقق فیہ وجودہ الخارجی ثم تحقق

فیہ عدمہ الخارجی ایضا والا یلزم ان یصیر ذلک الزمان المعین ظرفا الواحدم

لوجود ذلک الشئ المعین وظرفا لعدم ذلک الشئ المعین ایضا وذلک باطل

لاستلزامہ التناقض الصریح وہذا الذی ذکرنا ہو مراد من قال ان العدم

الطاری باطل ای العدم الذی یطرء علی الوجود الخارجی المتحقق فی زمان مثلا

ویخرجہ عن ذلک ویجعلہ مرفوعا عن ذلک الزمان باطل وغیر واقع والا یلزم

يلزم التناقض الصريح كما مر وبهذا البرهان بادنى تغير عكس ابطال الوجود

الطارى ايضا كالعدم الطارى بان يقال اذا تحقق عدم شئ معين فى الخارج

فى زمان معين مثلا فلا يجوز ان يرتفع ذلك العدم الخارجى عن ذلك الزمان

ويتحقق فيه الوجود الخارجى لذلك الشئ والا يلزم ان يصير ذلك الزمان المعين

الواحد ظرفا لعدم ذلك الشئ المعين وظرفا لوجوده ايضا وذلك باطل لاستلزامه

التناقض فظهر ان الوجود الطارى بالمعنى المذكور باطل كالعدم الطارى كما لا

يجوز قطع استمرار العدم وقطع استمرار الوجود كما هو المشاهد فى الحوادث الزمانية

ولهذا ذهب اهل التحقيق من علماء اصول الفقه الى ان نسخ الحكم الشرعى عبارة عن

قطع استمرار ذلك الحكم الشرعى وعدم استمراره ولا يجوز ان يكون نسخ الحكم الشرعى

عبارة عن رفع ذلك الحكم عن اصله اى عن الزمان الذى لم يكن فيه منسوخا كالجمع

بين الاختين فانه كان حلالا اولا ثم نسخ وهذا النسخ لا يجوز ان يكون

عبارة عن رفع الحل الثابت فى زمان معين فان هذا الزمان كان ظرفا لوجود

حل الجمع بين الاختين فلو صار هذا الزمان المعين ظرفا لرفع الحل ايضا

يلزم ان يكون ذلك الزمان بعينه ظرفا لوجود الحل وظرفا لعدم
وجود الحل ايضا وذلك باطل لاستلزامه التناقض الصريح
فلابد ان يكون النسخ عبارة عن قطع استمرار الحكم الشرعي وقطع
دوام وجوده فيكون في بعض الزمان موجودا وفي بعض آخر بعد
وجوده معدوما اي ينقطع استمرار وجوده ويحصل قطع دوام وجوده
في زمان آخر واقع بعد زمان وجوده وهكذا الكلام في الحوادث الزمانية
الموجودة في الزمان الماضي دون الحال والاستقبال فان معنى عدم
وجودها في زمان الحال والاستقبال هو ان وجودها مختص بالزمان
الماضي وحصل قطع استمرار وجودها في زمان الحال والاستقبال
والوجود الذي تحقق في الزمان الماضي لايجوز رفعه عن الزمان الماضي
والا يلزم اجتماع النقيضين كما مر وهذا هو مراد من قال ان الحوادث
الزمانية التي صارت موجودة في الزمان الماضي فقط لم تصر معدومة بل
هي موجودة وكل واحد منها موجود في زمان وجوده لانه لايلزم من عدم وجودها